معايير النظام الضريبي الأمثل

د. فلة عاشور

جامعة محمد خيضر بسكرة

– يعرف النظام الضريبي على أنه مجموعة من القواعد والأسس الذي تنظم عملية الاقتطاع الضريبي عبر مراحل متتالية: ربط وتحصيل الضريبة، وهو ليس من صنع أو تصميم فرد معين ولكنه محصلة مجموعة متداخلة من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في وقت معين.

– إن نجاح النظام الضريبي في الدولة لا يتمثل في فرض ضريبة ما بل أيضا بالحفاظ على استمرار هذه الضريبة و تحقيق أهدافها المنشودة والمخطط لها، و للحكم على قوة هذا النظام وضع الاقتصاديون مجموعه من المعايير عرفت بمعايير النظام الضريبي الأمثل.

مبدأ العدالة الضريبية

يقصد بها أن النظام المالي الأمثل هو ذلك النظام الذي يوزع الأعباء المالية للضرائب بعدالة بين أفراد المجتمع، وهي نوعان العدالة الأفقية و العدالة الرأسية.

ولذلك ظهر مبدآن مهمان هما:

مبدأ المنفعة: و مضمون هذا المبدأ هو أن الفرد يجب أن يتحمل مقدار من الضريبة يتناسب مع المنفعة التي يحصل عليها من الدولة. فمثلا الضريبة التي يدفعها الفرد عن السيارة تعكس المنفعه التي يحصل عليها من امتلاك وقياده هذه السيارة وكلما زادت المنفعة التي يحصل عليها الفرد زادت الضرائب التي يتحملها، كذلك إذا قامت الحكومة بإنشاء طرق معينة أو جسور أو أي خدمات عامة أخرى فإنها تحصل رسوما من مستخدمي هذه الطرق.

مبدأ القدرة على الدفع: إن النظام الضريبي الجيد يجب أن يعتمد على قدره الأفراد على الدفع وليس على المنفعة التي يحصلون عليها، فكلما زاد دخل الفرد زادت ثروته وزادت بالتالي قدرته على الدفع.

مبدأ الملائمة

مقتضى هذا المبدأ أن يكون اختيار وقت تحصيل الضريبة و أسلوب التحصيل مناسبا للممول، فمثلا إذا كان الإنتاج الزراعي يتحقق على دورتين سنويا فإن تحديد موعد تحصيل الضريبه يتحدد عند انتهاء كل دورة وليس في بدايتها.

مبدأ المرونة

يتطلب معيار المرونة أن تكون الضريبة قابلة للزيادة أو النقصان تبعا لحالة الممول حيث يتغير سعرها مع تغيرات الدخل.

مبدأ الوفرة

فالنظام الضريبي الأمثل يتطلب أن يتيح للدولة الحصول على موارد مالية وفيرة لضمان قيام الدولة بنفقاتها وبالتالي أداء مهامها المنوطة بها.

مبدأ الاقتصاد في تحصيل النفقات

فالدولة ملزمة بالتقليل من نفقات جباية الضريبة بقدر الإمكان فمن غير المقبول أن تدفع الدولة تكاليف باهضة لتحصيل الضرائب قد تودي بجزء هام من هذه الإيرادات، وتتحول بذلك من عملية لجمع إيرادات إلى عملية إنفاق.

قاعدة اليقين

بمعنى أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع، وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها.

مبدأ الوضوح

يقصد به ضرورة أن تتميز التشريعات الضريبية بالبساطة وعدم التعقيد بحيث يستطيع الفرد التعرف على مقدار الأموال المطلوب منه سدادها و طريقه السداد.

الحفاظ على كفاءة جهاز السوق

يجب أن تتميز الضريبة بأنها لا تؤثر على كفاءه نظام السوق، واذا لم تحقق الحياد الضريبي يجب ان يكون أثر الضريبة على قوه السوق عند أدنى مستوى له.

عدم التعارض بين الضرائب و اهداف النظام المالي

أي هدف للضريبة يجب ألا يكون على حساب الأهداف الاخرى للمجتمع، فمثلا عند استخدام او تطبيق اعفاءات ضريبيه لزياده الاستثمارات يجب ن لا يكون على حساب عدالة توزيع الدخل في المجتمع.